

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفروض والمبادئ والمحددات المحاسبية

أولاً : فرض الوحدة الاقتصادية (الكيان الاقتصادي) : ويعني بان الوحدة الاقتصادية يمكن إن تحافظ على نشاطها المنفصل والتميز عن مالكيها ، اذ إن أنشطة الوحدة لاقصادية تكون منفصلة عن أنشطه مالكيها ، وللوحدة الاقتصادية الحق في التقاضي باسمها أو للغير الحق في مقاضاة الوحدة الاقتصادية عن تصرفات الشركاء ، وقد أدى هذا الفرض إلى ضرورة فصل العمليات المالية المتعلقة بأصحاب المشروع عن تلك المتعلقة الوحدة الاقتصادية نفسها ، .

ثانيا : فرض الدورية : يعني هذه الفرض تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى فترات زمنية إي بمعنى إن فرض الدورية يعمل قياس نتائج النشاط بشكل أكثر دقة لذلك فهي تحتاج إلى وقت لتقسيمها غير إن صناع القرار لا يمكنهم الانتظار للتعرف على المعلومات المتعلقة بأداء الشركة وضعها الاقتصادي في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من تقييم ومقارنة أداء الشركات اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك تقضي الاعتبارات العلمية في المحاسبة ضرورة تقسيم حياة المنشأة المستمرة إلى فترات دورية بقصد إعداد التقارير التي تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المدى القصير.

ثالثا : فرض الاستمرارية : وهي إن الوحدة الاقتصادية ستسمر لمدة طويلة في ممارسة انشطتها، وعلى الرغم من فشل العديد من الوحدات الاقتصادية فان معظم هذه الوحدات لديها معدل استمرارية مرتفع إلى حد ما ، وكقاعدة عامة يتوقع إن تستمر الوحدات الاقتصادية لفترة كافية لتحقيق أهدافها والتزاماتها ، وبالتالي فعلى الأفضل للوحدة الاقتصادية إن تذكر قيم الموجودات عند صافي القيمة الممكن تحقيقها " سعر البيع بعد خصم تكاليف البيع من تكلف الاقتناء " ، إلا في حالة التصفية فان التصنيف الحالي للموجودات والمطلوبات سوف يفقد أهميته وبالتالي يكون من الصعب تبرير الموجودات الثابتة وطويلة الأجل وإدراج المطلوبات على أساس الأولوية في التصفية سيكون أكثر معقولة.

رابعاً . فرض وحدة القياس النقدي : يعني هذه الافتراض بان المال هو القاسم المشترك للنشاط الاقتصادي ويوفر أساساً مناسباً للقياس والتحليل المحاسبي ، إي إن الوحدة النقدية هي أكثر الوسائل فعالية للتعبير عن التغيرات التي تطرأ على الأطراف المعنية في رأس المال وتبادل السلع والخدمات ، إذ يعتمد تطبيق هذه الافتراض على إن البيانات الكمية مفيدة في نقل المعلومات الاقتصادية وكذلك في اتخاذ القرار.

هنالك بعض الشروط التي لابد من توفرها لكي تعد مقبولة عموما
وهي كالآتي :

إن الطريقة تتمتع بدعم ضمن التعليمات والتوجيهات الصادرة من
قبل الجهات المهنية المحاسبية أو المؤسسات المخولة مثل هيئة
الأوراق المالية .

إن الطريقة هي قيد الاستخدام فعلا في عدد كبير من الحالات التي
تكون فيها الظروف ملائمة .

تتمتع الطريقة بدعم من خلال أبحاث وكتابات عدد من الاساتذة
والمفكرين المحاسبين ذوي المكانة العالية والخاصة .

المبادئ الأساسية للمحاسبة :

مبدأ القياس : وهو مبدأ التكلفة التاريخية سابقا ، تم تعديله من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية " FASB " بالاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية " IASB " باستبدال مبدأ التكلفة التاريخية إلى مبدأ القياس كأحد المبادئ المحاسبية عند القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، وعلى وفق هذه المبدأ فقد سمح لطريقة قياس اخرى غير الكلفة التاريخية هي مبدأ القيمة العادلة أو الأصح خيار القيمة العادلة اذ سمحت معظم معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي خصوصا بعد تعديلها وتحديثها بتطبيق خيار القيمة العادلة في القياس المحاسبي ، اذ تستعمل أكثر النظم المحاسبية أساس التكلفة التاريخية والقيمة العادلة ، وهذا يعني بان الكلفة التاريخية لم تعد الأساس الوحيد للقياس المحاسبي بل أضيف لها القيمة العادلة .

• **ثانيا . الاعتراف بالإيراد :** يقوم هذا المبدأ على أساس إن الوحدات الاقتصادية تحقق الإيرادات عندما تتبادل المنتجات "السلع أو الخدمات" أو المكاسب النقدية أو المطالبات بالنقد ، ويمكن تحقيق الإيرادات عندما تكون الموجودات التي يتم استلامها أو الاحتفاظ بها قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد أو مطالبات بنقد . فالموجودات تكون قابلة للتحويل بسهولة عندما تكون قابلة للبيع أو قابلة للتبادل في سوق نشط بأسعار قابلة للتحديد بسهولة دون تكلفة إضافية كبيرة ، إذ تقوم بعض الوحدات الاقتصادية بتأخير الاعتراف بالإيرادات غير المحصلة ، إذ تعد الإيرادات محققة عندما تقوم الوحدة الاقتصادية بتحقيق ما يجب عليها فعله إذ يوفر البيع قياسا موضوعيا وقابل للتحقق من الإيرادات ، إذ يمكن للوحدة الاقتصادية إن تدرك الإيرادات قبل إن تكمل المهمة في بعض عقود البناء طويلة الأجل .

مبدأ الاعتراف بالمصروفات : يمكن تعريف المصاريف على أنها تدفقات خارجية أو استخدام لموجودات أو تحمل التزامات أو " مزيج من الاثنين " خلال فترة نتيجة تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات . ويترتب على ذلك إن الاعتراف بالنفقات يرتبط بالتغيرات الحاصلة في الموجودات وكسب الإيرادات ، وبالتالي فإن الممارسة العلمية تشير إلى نهج الاعتراف بالنفقات هو " دع المصاريف تتبع الإيرادات " هذا نهج هو مبدأ الاعتراف بالمصاريف ، لتوضيح ذلك تعترف الوحدات الاقتصادية بالنفقات عندما لا تدفع أجورا أو تصنع منتجا ولكن عندما يساهم العمل أو المنتج في تحقيق الأرباح وبالتالي فإن الوحدات الاقتصادية تعترف بحساب المصاريف للاعتراف بالإيرادات أو من خلال مطابقة الجهود " النفقات " مع الانجاز " الإيرادات .

الإفصاح المحاسبي : يقوم هذا المبدأ على أساس بان تتضمن التقارير المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية كافة المعلومات المحاسبية المتعلقة بأنشطتها ، إذ لا يعتبر الإفصاح بديلا عن المحاسبة السليمة فإن الإفصاح الجيد لا يعالج المحاسبة السيئة أكثر من أي صفة أو ظرف ، وقد ظهرت أهميه هذه المبدأ نتيجة لظهور الوحدات الاقتصادية والنص في قوانين الوحدات الاقتصادية في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الوحدات قبل الاجتماع السنوي للجمعيات العمومية كما نصت هذه القوانين على الأحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بل وأررفت في كثير من الأحيان نماذج يلزم إتباعها في عرض هذه المعلومات وهكذا على سبيل المثال ، فإن المحاسبة النقدية التي تفصح أساس تكلفة السلع المباعة تكون مضللة حتى لو قامت الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن المبالغ على أساس الاستحقاق في الملاحظات على البيانات المالية .

المحددات المحاسبية

تمثل ضوابط وقيود يعمل على وفقها المحاسب ولا يمكنه تجاوزها والمحدد الوحيد (بعد إلغاء محدد تطبيقات الصناعة) هو محدد الكلفة :

الكلفة : اذ يقضي بالزام معدي ومجهزي معلومات المحاسبة الأخذ بعين الاعتبار إن لهذه المعلومات كلفة وعليهم الموازنة بين كلفة هذه المعلومات والمنافع المتوقعة منها ، لان كلفة إنتاج المعلومات المحاسبية التي يعدها المحاسب عن طريق القوائم المالية ينبغي إلا تزيد عن المنافع المتوقعة من نشر واستعمال الوحدة الاقتصادية ، إذ يمكن السعي للحصول على المعلومات المحاسبية فقط إلى الحد الذي تكون فيه المنفعة المتولدة تتجاوز كلفة الحصول على تلك المعلومات . ويؤكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أهمية اعتبارات الكلفة-المنفعة .

